

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 214 @ الباب الخامس في بيان الممسائل الممتعة لصفة
بالتسليم والتسليم وفيه سنة فصول : الفصل الأول : في
بيان حقيقة التسليم والتسليم وكيفية تثمينها (المادة 262)
(القيد لیس بشرط في البيعة إلا أن العقد متى تم كان
على المشتري أن يسلم الثمن أو لا ثم يسلم البائع
المبيع إليه . يعنى لا يشتراط لتتمام البيعة الصحيح
والمطلق قيد المشتري للمبيع والبائع للثمن إن
البائع يفيد ملك المشتري للمبيع والبائع للثمن
فلذلك إذا رد البائع على بئعه فلا يحق له فسخ البيعة
بعلة أن المبيع لم يقيد وأن مجلس البيعة لم ينقض
عليه أفندي) إلا أن لزوم الضمان للمشتري يتوقف على
القيد (انظر المواد 293 و 294) أمّا في البيعة الفاسدة
فيشتراط قيد المبيع لإفادة الملاك وكذلك يشتراط في
بيع الصرف قيد البدلين وفي السلم قيد الثمن في مجلس
العقد (انظر المواد 378) إلا أنه إذا حصل نزاع في
التسليم والتسليم بين البائع والمشتري بعد العقد
فإذا كان البائع قابلاً للنفق وكان المبيع حاضراً والثمن
مُعَجَّلاً ولا خيار في البيعة كان المشتري مجبراً على أداء
الثمن أو لا للبائع أو لمن يأمره البائع بالأداء إليه
وكان البائع مجبراً على تسليم المبيع إلى المشتري أو
لمن يأمره المشتري بالتسليم إليه وبعبارة أخرى يكون
المشتري أو لا مجبراً بالتسليم لأنه حسب المادة 204
يتعيبن المبيع بالتعيين ويدخل المبيع في ملك المشتري
بعد البيعة فبمجرد عقد البيعة يتعيبن حق المشتري في
المبيع إلا أنه حسب المادة (243) لا يتعيبن الثمن
بالتعيين ويتوقف على قيد المبيع فلاذلك وتحققاً للمساواة
يجب تسليم الثمن أو لا ويؤمهم من عبارة (يسلم البائع

الْمَبْدِيعَ إِلَى الْمُشْتَرِي (أَنْ الْبَائِعَ إِذَا سَلَّمَ الْمَبْدِيعَ إِلَى زَوْجِ
الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَوْ إِلَى شَخْصٍ آخَرَ بِمَرَأَى مِنَ الْمُشْتَرِي
لَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي قَدْ قَبِضَ الْمَبْدِيعَ وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى أَبُو
الصَّغِيرِ مَا لَا لِوَلَدِهِ مِنْ آخَرَ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ فَحَقَّ الْقَبْضُ
لِلْأَبِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 1461) أَمَّا إِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَبْدِيعَ
إِلَى شَخْصٍ أَمَرَ الْمُشْتَرِي بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ فَقَدْ حَصَلَ الْقَبْضُ كَمَا
لَوْ سَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَبْدِيعَ إِلَى الْمُشْتَرِي نَفْسِهِ فَإِذَا أَمَرَ
الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ قَبْلَ الْقَبْضِ بِتَسْلِيمِ الْمَبْدِيعِ إِلَى شَخْصٍ
مُعَيَّنٍ وَسَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَبْدِيعَ إِلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ يَكُونُ
الْمُشْتَرِي قَدْ قَبِضَ الْمَبْدِيعَ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 253) . بِمَا . أَرْنَاهُ
يَجِبُ أَوْ لَا إعطاء الثَّمَنِ فَإِذَا اشْتَرَى الْمُشْتَرِي مَا لَا عَلَى شَرْطٍ
عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبْدِيعِ إِلَيْهِ وَكَانَ ذَلِكَ